

الدورة العادية الثانية للمجلس البلدي لبلدية جندوبة
لسنة 2021

الثلاثاء 01 جوان 2021

مضمون مداولة

الموضوع : المصادقة على الحساب المالي للبلدية
لسنة 2020

على الساعة الثالثة مساء من يوم الثلاثاء 01 جوان 2021 ترأس السيد عمار العيادي رئيس البلدية اجتماع المجلس البلدي في دورته العادية الثانية لسنة 2021 وعلى إثر إستدعاءات فردية مسجلة تحت عدد 3019 بتاريخ 31 ماي 2021 وجهت إلى السادة الأعضاء هذا نصها " تحية وبعد، أنتشرف بدعوتكم لحضور إجتماع المجلس البلدي لبلدية جندوبة في دورته العادية الثانية لسنة 2021 وذلك يوم الثلاثاء 01 جوان 2021 على الساعة الثالثة مساء بمقر البلدية بعد تأجيل جلسة الدورة العادية الثانية التي كانت مقررة ليوم 29 ماي 2021 وذلك عملا بأحكام الفصل 220 من مجلة الجماعات المحلية ونظرا لحضور العدد المطلوب من أعضاء المجلس البلدي حسب منطوق الفصل المذكور شرع المجلس في التداول في المواضيع التالية:

1-دراس تقارير اللجان البلدية

2-متابعة سير الإستخلاصات البلدية

3-متابعة تنفيذ المشاريع البلدية

4-متابعة مخطط تطهير الديون البلدية

5-المصادقة على الحساب المالي للبلدية لسنة
2020

6-متابعة الأكرية البلدية

7-تنقيح قرار ضبط مجموع الأعوان

8-قرار ضبط عدد الخطط المراد سدّ شغورها لسنة
2021

9-طلب تغيير عقد تسويق بعد شراء أصل تجاري

حضر السادة المستشارين الآتي ذكرهم:

قرار عدد 3 لسنة 2021 مؤرخ في 6 جوان 2021
يتعلق بالمصادقة على الحساب المالي لسنة 2020

إيناس إينوبلي : المساعد الأول لرئيس المجلس البلدي

كمال بنعثمان : المساعد الثاني لرئيس البلدية

بلقاسم غربي : المساعد الرابع لرئيس المجلس البلدي

عبد الرحمان العبيدي : رئيس لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية

تقوى غنجاتي : رئيس لجنة التعاون اللامركزي

بسمة مشرقي : رئيس لجنة الشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصرف

رحمة الجوادي : رئيس لجنة شؤون المرأة والأسرة

عبيد خميري : رئيس لجنة الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة

حنان سعيدي : مستشار بلدي

بسمة خلفاوي : مستشار بلدي

منير سلامي : مستشار بلدي

حسان الهلالي : مستشار بلدي

سمير الخزري : رئيس لجنة الشؤون الإدارية وإسداء الخدمات

إنصاف العيادي : مستشار بلدي

نور الدين عوادي : رئيس لجنة الطفولة والشباب والطفولة

حليم عيادي : مستشار بلدي

رفقة شرفي : مستشار بلدي

فطيمة عيادي : مستشار بلدي

وقد تعيب بدون عذر السادة المستشارين الآتي ذكرهم :

رمزي الورغي : مستشار بلدي

رامي الخزري : مستشار بلدي

صلاح الحيدري : مستشار بلدي

سماح عوادي : مستشار بلدي

ناريمان طويرهري : مستشار بلدي

منية قاسمي : مستشار بلدي

وداد غزواني : مستشار بلدي

يونس عبيدي : رئيس لجنة الفنون والثقافة والتربية والتعليم

بسمة كراوي : المساعد الثالث لرئيس المجلس البلدي

عادل مازني : مستشار بلدي

توفيق السلطاني : مستشار بلدي

عمر المناعي : مستشار بلدي

خولة خميري : رئيس لجنة الإعلام والتواصل والتقييم

أريج مازني : مستشار بلدي

مبروك السلطاني : مستشار بلدي

نائلة معروف : مستشار بلدي

المصادقة على الحساب المالي لسنة 2020 ختم ميزانية البلدية لسنة : (2020)

عملا بأحكام الفصل 194 من مجلة الجماعات المحلية الصادرة بمقتضى القانون عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 09 ماي 2018 وبعد إحالة القوائم المالية لسنة 2020 الخاصة ببلدية جندوبة دون سواها من قبل محاسب بلدية جندوبة تولت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية و متابعة التصرف عقد جلسة عمل يوم الأربعاء 19 ماي 2021 بمقر البلدية على الساعة العاشرة صباحا للنظر فيها قبل عرض الحساب المالي على المصادقة حيث تم إعداد التقرير التالي:

1. ملخص تنفيذ ميزانية البلدية لسنة 2020 قبضا و صرفا:

أ.العنوان الأول :

على مستوى الموارد: تضمنت ميزانية البلدية لسنة 2020 تقديرات الموارد على مستوى العنوان الأول بلغت 7.410.000 ، 000د حققت منها كإستخلاصات حقيقية حوالي 7.024.000 ، 000د أي بنسبة تحقيق تقدر بـ 94.79% وهي نسبة تعتبر هامة و معتبرة نظرا للظروف التي عرفتتها سنة 2020 بسبب أزمة "كوفيد 19" و ما كان لها من أثر على مستوى الموارد البلدية لا سيما الإعفاءات الحاصلة لمستلزمي الأسواق الأسبوعية بما يقابل مدة توقفهم عن النشاط بما يقابل حوالي 31.395 ، 492د إضافة إلى تراجع أحد أهم الموارد البلدية و هو المعلوم على الأنشطة

بما فيه المعلوم على المؤسسات والمعلوم على المنزل ومعلوم الإجازة بسبب تعطل نشاط هذا النوع من المؤسسات بسبب الوباء المذكور سلفا حيث كانت تقديرات هذا المورد 2.180.000 ، 000 د في حين تم استخلاص مبلغا قدره 1.825.115 ، 888 د فقط أي بفارق سلبي قدره 354.884 ، 112 د. يضاف إلى ذلك المعلوم على العقارات المبنية الذي عرف بدوره تراجعاً حيث أن التقديرات كانت في حدود 500 أ د في حين أنه تم استخلاص حوالي 235 أ د فقط أي بنسبة تحقيق أقل من 50٪. من التقديرات دون اعتبار جملة التثقيلات.

هذا مع الإفادة أن فترة الحجر الصحي الشامل التي عرفتها البلاد سنة 2020 وغلق مصالح البلدية كان لها أثر في تراجع الموارد المتأتية من الرخص الإدارية ومعلوم التعريف بالإمضاء و الحالة المدنية...

في المقابل تميز تصرف البلدية لسنة 2020 بتسجيل تطورا على مستوى استخلاص مداخيل كراء العقارات المعدة لنشاط تجاري حيث كانت التقديرات في حدود 150 أ د في حين بلغت الاستخلاصات المحققة 241.885 أ د وذلك إعتبارا للإجراءات المتخذة من قبل المجلس البلدي والمتابعة المتواصلة للإدارة البلدية من أجل استخلاص الديون المتخلدة بذمة وكلاء البيع بسوق الجملة للخضر والجلال بعنوان معينات كراء وهو مجهود يشكر عليه الجميع مجلسا و إدارة.

على مستوى النفقات : قدرت جملة مصاريف العنوان الأول بحوالي 7.080.000 ، 000 د خصص منها مبلغا قدره 3.493.000 ، 000 د لتغطية نفقات التأجير العمومي حيث بلغت نسبة الإنجاز مع موفى سنة 2020 مبلغا قدره 6.415.745,356 د أي بنسبة تحقيق تساوي 90.62٪. من جملة الإعتمادات المخصصة لنفقات العنوان الأول و ذلك رغم المصاريف الإضافية الناتجة عن وباء " كورونا " و تطلبه من إجراءات جديدة تتعلق بالوقاية سواء للأعوان البلديين أو لعمليات الدفن لموتى هذا الوباء و خاصة على مستوى التجهيزات و مواد التعقيم و التي تجاوزت عموما سقف 100 أ د وهي مصاريف إضافية عن التصرف العادي قبل ظهور هذا الوباء. في المقابل تم تسجيل نقص على مستوى المصاريف المخصصة للتمويل العمومي للجمعيات حيث أن التقديرات الأولية كانت في حدود 261.500 ، 000 د في حين تم صرف حوالي 235 أ د كما أن نفقات تسيير المصالح

العمومية سجلت نقصا بإعتبار مدة الحجر الصحي الشامل بحوالي 620.327 د ذلك أن الإعتمادات كانت في حدود 2.498.000 د في حين بلغت جملة المصاريف المنجزة حوالي 1.828.787 د وهو أمر منطقي إعتبارا لغلق المصالح البلدية لمدة تناهز الشهرين خلال السنة المعنية وبالتالي تطرح جملة النفقات الخاصة بهذه المدة من وثائق حالة مدنية ودفاتر واستغلال هاتف وتوزيع وماء وغيره من نفقات تسيير المصالح خاصة النفقات المنجزة عن استغلال المنشآت الرياضية يضاف إليها سياسة ترشيد النفقات المعتمدة من قبل البلدية للمحافظة على التوازنات المالية وهو أمر يشكر عليه كل الأعوان المشرفين على عملية التصرف و المجلس البلدي الذي يدعم هذه السياسة التي تهدف إلى المحافظة على أموال البلدية وتوفير مدخرات مالية تستغل في تمويل المشاريع التنموية بالعنوان الثاني من ميزانية البلدية و التي قدرت بحوالي 608.657 د.

ب.العنوان الثاني:

على مستوى الموارد : قدرت موارد العنوان الثاني لميزانية بلدية جندوبة لسنة 2020 بحوالي 7.390.000 ، 000 د في حين بلغت المبالغ المحققة فعليا 8.961.508 ، 000 د أي بنسبة تحقيق قدرت بـ 121٪. و يعتبر هذا الإرتفاع في التقديرات بالموارد المحولة من قبل مصالح صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية والخاصة بمشروع تعبيد الطرقات من منح و مساعدات و التي تحول تبعاً حسب نسبة الإنجاز حيث أن التقديرات الأولية بعنوان هذا المورد والخاص بالفصل 70-01 من العنوان الثاني كانت في حدود 1.423.130 ، 000 د في حين بلغت التحويلات النهائية 2.280.665 ، 000 د يضاف إليها الزيادة الحاصلة على مستوى المناب من المال المشترك بعنوان سنة 2020 و المقدرة بـ 92 أ د إعتبارا لمجهود البلدية على مستوى نشاطها و تقدم أدائها ذلك أن هذا المناب يوزع حسب جملة من المعايير المسبقة والذي أصبح يسمى المناب من الدعم السنوي بعنوان الاستثمار.

وتعتبر المبالغ المحققة بالعنوان الثاني مبالغ حقيقية و متوفرة بحساب البلدية و مخصصة لتنفيذ المشاريع المدرجة ببرنامج الاستثمار البلدي التشاركي السنوي بما في ذلك المشاريع المتواصلة إضافة إلى جملة التعهدات الخاصة المدرجة بالعنوان الثاني من ميزانية

البلدية مثل مشاريع التعهد و الصيانة المدرجة بالمخطط الثلاثي لهذا الأخير.

على مستوى النفقات :بلغت المصاريف المنجزة بالعنوان الثاني من ميزانية البلدية لسنة 2020 حوالي 1.974.468,000د من جملة تقديرات المصاريف قدرت بـ7.720.000,000د أي بنسبة تحقيق تقدر بـ25.57٪ وهي نسبة ضعيفة تعود أسبابها أساسا إلى عدم إتمام تنفيذ مشروع تعبيد الطرقات، بناء قصر البلدية، تعبيد الطرقات بحي الرياض و النزهة... ، إنجاز مشاريع تعهد وصيانة المناطق الخضراء، التنوير العمومي... علما وأن الفارق بين المقايض والمصاريف ينقل ضرورة للسنة الموالية لأنه مخصص لمشاريع معينة مبرمجة وحب مواصلة إنجازها.

وعموما يمكن تلخيص جملة تصرف سنة 2020 كما يلي:

• جملة موارد العنوان الأول 7.024.402,348 : د

• جملة مصاريف العنوان الأول 6.183.945,139 : د

• الفارق بين مقايض و مصاريف العنوان الأول : 608.656,992د

• جملة موارد العنوان الثاني 8.961.508,470 : د

• جملة مصاريف العنوان الثاني 1.974.468,508 : د

• الفارق بين مقايض و مصاريف العنوان الثاني : 6.987.039,962د

• النسبة الجمالية لإنجاز النفقات و تحقيق الموارد بميزانية البلدية لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات:

التقديرات المصادق عليها المنجز حاليا سنة 2020 النسبة

موارد العنوان الأول 7.410.000,000 7.024.402,348 94.79٪

نفقات العنوان الأول 7.080.000,000 6.415.745,356 90.62٪

الفارق بين المقايض و المصاريف 330.000,000 608.656,992 184.44٪

جملة موارد العنوان الثاني 8.961.508,470 7.390.000,000 82.26٪

جملة نفقات العنوان الثاني 1.974.468,508 7.720.000,000

الفارق بين موارد و نفقات العنوان الثاني (الثاني) 6.987.039,962 باعتبار الجزء الخامس) وبذلك يكون ملخص ميزانية البلدية لسنة 2020 كما يلي:

1. المبلغ الجملي لمقايض الميزانية لتصرف: 2020

خمسة عشر مليون و تسعمائة وخمس وثمانون ألف و تسعمائة و عشرة دينار و 818 مليما (15.985.910,818)د

2. المبلغ الجملي للنفقات المأذون بدفعها خلال سنة تصرف: 2020

ثمانية مليون وثلاثمائة وتسعون ألفا ومائتان و ثلاثة عشر دينار و 864 مليما (8.390.213,864) د

3. مبلغ نتيجة سنة 2020 التي يرخص في نقلها إلى حسابات خارج الميزانية) الفائض الجملي للميزانية:

سبعة ملايين و خمسمائة و خمس وتسعون ألفا و خمسة و ستمائة وستة وتسعون دينار و 954 مليما (7.595.696,954)د

4. مبلغ الفائض من العنوان الأول الذي يرخص في نقله إلى المال الاحتياطي

ستمائة وثمانية ألفا و ستمائة وست وخمسون دينار و 992 مليما (608.656,992)د

5. مبلغ الفائض من الجزئين 3 و 4 من العنوان الثاني و الذي يصرح في نقله إلى المال الاحتياطي:

سبعة ملايين و خمسمائة و خمسة وتسعون ألفا و ستمائة وستة وتسعون دينار و 954 مليما (7.595.696,954)د

6. مبلغ النفقات الباقية دون استعمال بالعنوان الأول والتي يصرح بالغائها:

مليون ومائتان وثلاث وخمسون ألف و تسعمائة وواحد وأربعون دينار و 461 مليما (1.253.941,461)د

7. مبلغ إتمادات الدفع بالجزئين 3 و 4 من العنوان الثاني الباقية دون استعمال إلى حد اختتام التصرف و التي يصرح بالغائها:

ثمان وتسعون ألفا ومائة و تسع وتسعون ديناراً و 783 مليماً (98.199,783د.)

8. مبلغ إعمادات الدفع بالجزء 5 من العنوان الثاني الباقية دون استعمال إلى حد اختتام التصرف و التي سيقع تحويله إلى التصرف الموالي:

سبعة آلاف وسبعمائة و ثلاثة عشر ديناراً و 123 مليماً . (7.713,123د)

9. مبلغ إعمادات الدفع بالجزء 5 من العنوان الثاني الباقية دون استعمال إلى حد اختتام التصرف و التي يصرح بالغائها لعدم انجاز ما يقابلها من موارد : لا شيء

إجمالاً تعتبر النتائج المحققة خلال تصرف سنة 2020 هامة على مستوى الموارد و النفقات إعتباراً للسنة الاستثنائية بسبب أزمة " كوفيد " 19 حيث أن تسجيل نسبة استخلاص — 94.٪ من جملة تقديرات ميزانية 2020 العنوان الأول تعتبر هامة جداً في ظل ما أحدثته الوباء المذكور من تراجع على مستوى مختلف الموارد و هي نتيجة تشكر عليها البلدية مجلساً وإدارة للتناسق والتكامل بين الطرفين من أجل المحافظة على توازنات البلدية و لكن في المقابل وجب لفت النظر إلى أن دراسة الحساب المالي تقتضي من المجلس البلدي إعطاء أهمية للموارد المثقلة وغير المستخلصة والناجئة عن سنوات سابقة و وضع خطة عمل لاستخلاصها و التي يمكن تلخيصها خاصة في:

بيان الموارد بقايا ثقيلات غير مستخلصة

1المعلوم على العقارات المبنية 099,1.130.082

2المعلوم على العقارات غير المبنية 174,174.733

3مداخيل استغلال الملك العمومي البلدي و استلزام المرافق العمومية فيه 643,975.187

4مداخيل كراء العقارات المعدة لنشاط تجاري 246,583.552

5مداخيل كراء العقارات المعدة لنشاط مهني 092,20.732

6مداخيل كراء العقارات المعدة لنشاط سكني 421,39.655

7موارد أخرى 500,4.010

الجملة

العامة 148.2.927.953

هذا مع الإفادة وأن البلدية ممثلة في لجنة الشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصرف شرعت منذ شهر مارس وأفريل 2021 في عقد جلسات مع مختلف المتعاملين مع البلدية والمتخلدة بدمتهم ديون لحثهم على استخلاصها أو تولي رفع قضايا ضد المتلدين من قبل المجلس البلدي حفاظاً على أموال البلدية.

ويعتبر مبلغ المتخلدات المقدر بـ 2.928.000, 000د ديون متخلدة لفائدة البلدية منذ إحداثها حسب الحساب المالي الذي يعتبر أهم وثيقة تضمن مختلف العمليات المالية ونتائج تصرف السنوات السابقة والذي وجب إعماده دون سواه لمعرفة المجهود الحقيقي للاستخلاص وتفادي الإخلال بالتوازن المالي للبلدية من خلال وضع أهداف سنوية لما يجب تحقيقه على مستوى الاستخلاص يتضمن ضرورة الثقيلات السابقة وهو ما شرع المجلس البلدي في تنفيذه بالتنسيق مع الإدارة البلدية منذ مدة و ينتظر أن تكون له نتائج إيجابية على تصرف سنة 2021 و سنة 2022 بصفة أولية.

عموماً يمكن إعتبار الحساب المالي لسنة 2020 والنتيجة الحاصلة بالرغم من كل الصعوبات وأزمة وباء "كوفيد " 19 على غاية من الأهمية و تعكس فعليا المجهود المبذول من قبل البلدية.

وأثر عرض التقرير سجل السيد كمال بنعثمان المساعد الثاني لرئيس البلدية بعض الملاحظات منها :

-أن كتلة التأجير بلغت في بلدية جندوبة 49% ولا يجب تخطي هذه النسبة مستقبلاً وأخذها بعين الإعتبار في الانتدابات القادمة.

-بالنسبة للعنوان الثاني : تعتبر نسبة الصرف ضعيفة وعلى المجلس البلدي العمل على تحسينها مستقبلاً خاصة وان سنة 2020 تعتبر سنة استثنائية جراء وباء الكوفيد.

-منذ تولي المجلس البلدي سنة 2018 تمت حلحلة بعض المشاريع التي كانت معطلة والتي أثرت سلباً في عملية تقييم الأداء ويجب وضع برنامج عمل لتدليلي بقية الصعوبات التي تحول دون انطلاق بقية المشاريع الأخرى.

-وضع خطة أو برنامج عمل للسنوات المقبلة للعمل على التثقيلات الموجودة وتحسينها.

من جهته بين المستشار البلدي منير السلامي أن ما يلاحظ هو حجم التثقيلات المذكورة في التقرير تعود حسب رأيه إلى الأكرية التي لا تتلائم مع طبيعة المحلات البلدية المسوغة ومن الضروري تحيين قيمة الاكرية والتي يفضلها يمكن للبلدية وقتها الاستثمار في العنصر البشري والقيام بالانتدابات اللازمة.

وفي نفس السياق أكد رئيس لجنة الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة أن كتلة التأجير ستفوق نسبة الـ 50% باعتبار تسوية وضعية عملة الحضائر وبعض الوضعيات الأخرى هذا من ناحية ومن ناحية أخرى طالب بتكوين لجنة تضم فنيين من أعضاء المجلس والمصلحة الفنية لتعديل بعض فصول كراسات الشروط الخاصة بالمشاريع المعطلة.

كذلك أشار السيد عبيد الخميري إلى ضرورة تدعيم دور الشرطة البيئية وما من شأنه أن يعزز الموارد البلدية . ويجاد حلول للرفع من مستوى الاستخلاصات البلدية سواء المثقلة منها أو عمليات الاشهار واستغلال الأرصفة خاصة خلال هذا الظرف الاستثنائي الذي تمر به البلاد.

وبعد التداول والنفاس والإطلاع على مختلف الوثائق المكونة لحسابيات التصرف لسنة 2020 والإستماع إلى ما ورد بالتقرير الإداري للجنة الشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصرف وإلى بعض التوضيحات المقدمة من قبل السيد رئيس البلدية وبعد التوجه بالشكر لكل من سهر على إعداد وتنفيذ ميزانية سنة 2020 من قبضة مالية وأعوان بلدية غادر السيد رئيس البلدية القاعة طبقا لأحكام الفصل المذكور أعلاه المتعرض إليه سلفا لتتولى رئاسة الجلسة المستشارة البلدية، رئيسة لجنة شؤون المرأة والأسرة رحمة الجوادي والتي تولت عرض وثيقة الحساب المالي على الإقتراع حيث وافق أعضاء المجلس البلدي الحاضرين وصادقوا بالإجماع على هذه الوثيقة وبالتالي تبرئة ذمة السيد رئيس البلدية لتصرف سنة. 2020

رئيس بلدية
عمار عيادي